



المركز الدولي للحقوق والحريات

The International Center For Rights & Freedom



دور التوثيق في منع تجدد النزاعات في دول ما بعد الصراع



المركز الدولي للحقوق والحريات

The International Center For Rights & Freedoms

مركز حقوقي دولي مستقل متخصص في الدراسات والأبحاث , يرصد بشكل يومي كافة التحولات الحاصلة على أراضي الجمهورية العربية السورية والإنتهاكات الواقعة على الأفراد والجماعات نتيجة انتماءاتهم الفكرية والدينية والعرقية وغيرها ويوثقها ويتعاون لهذا الغرض مع كافة المؤسسات الدولية ذات الصلة لضمان تحقيق العدالة وفق المبادئ الإنسانية الدولية

Switzerland / Geneva – icrf92@gmail.com – www.icrights.org

المحتويات

- 2..... المحتويات
- 4..... مقدمة
- 5..... 1- آليات التوثيق (المنهجيات والأدوات):
- 5..... أولا - جمع البيانات الميدانية :
- 5..... ثانيا : المصادر المفتوحة والتعامل معها

6	ثالثا : حفظ الأرشيف وإمكانية الوصول :
Error! Bookmark not defined.	رابعاً : المعيارية والأخلاقيات.....
7	2- دور التوثيق في تحقيق العدالة الانتقالية ومنع تكرار الصراعات.....
7	أولاً : دعم المساءلة الجنائية والمدنية :
7	ثانياً : إرساء الحقيقة وبناء السرد الوطني المشترك.....
7	ثالثاً : معالجة الأسباب الجذرية والوقاية المؤسسية :
8	رابعاً : دعم برامج التعويض وإعادة الإدماج :
8	3- التحديات الشائعة والحلول العملية المقترحة :
8	أولاً- التحديات :
9	إثبات-الحلول والممارسات الموصى بها:.....
9	خاتمة وتوصيات موجزة.....
	الملحق: التجارب الواقعية لعلاقة الأرشيف في الوقاية من عدم تجدد
10	الصراعات و العدالة الإنتقالية.....
10	1- علاقة الأرشيف والعدالة الانتقالية في تشيلي:
14	2-الأرشيف والعدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا:.....
16	المصادر والمراجع:.....

يلعب التوثيق دورًا مركزيًا في جهود بناء السلام والعدالة الانتقالية ومنع تجدد النزاعات، و يوفر سجلًا موضوعيًا للانتهاكات، وفي سياق دول ما بعد الصراع تواجه المجتمعات خطر تجدد العنف إذا لم تُعالج آثار انتهاكات الماضي بطريقة شاملة. ولا يقتصر التوثيق—بمعناه الفني والعملي— على جمع البيانات فحسب، بل يشمل بناء سجلات موثوقة يمكن أن تُستخدم قانونيًا وتاريخيًا وسياسيًا لتأسيس مسارات للمساءلة وتصحيح الانتهاكات ومنع إعادة إنتاجها. ولقد استوعبت المنهجيات الحديثة للتوثيق تطور أدوات التحقيق الرقمية والمصادر المفتوحة، ما وسّع إمكانيات جمع الأدلة بما يساهم في تحقيق العدالة الانتقالية، ويُعزز الثقة بالمؤسسات ويساهم في معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

تعريف التوثيق :

يُقصد بالتوثيق : العملية المنهجية لتجميع، فهرسة، حفظ، وتحليل الأدلة والمعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المنظمة خلال فترات النزاع أو القمع، بصيغ تسمح باستخدامها لاحقًا في المحاكم، وعمليات الحقيقة والمصالحة، وبرامج التعويض، والبحوث التاريخية والسياسية.

و يتضمن التوثيق وثائق خطية، شهادات شهود، تسجيلات مرئية ومسموعة، خرائط، بيانات رقمية وبيانات مفتوحة المصدر (صور فضائية، منشورات على وسائل التواصل، فيديوهات ميدانية).

ويهدف إلى تحويل الشهادات والمواد المتناثرة إلى سجل مستقل يمكن التحقق منه واستخدامه قانونياً واجتماعياً.

1- آليات التوثيق (المنهجيات والأدوات):

أولاً: جمع البيانات الميدانية :

- المقابلات والشهادات الشفوية : جمع شهادات الناجين/الضحايا وفق معايير موافقة/حماية نفسية/بدنية، مع توثيق زمن ومكان وشروط الإدلاء بالشهادة.
- الوثائق الرسمية : سجلات المستشفيات، سجلات السجون، تقارير الشرطة، سجلات القيد المدني، ملفات القيد الانتخابي أو التعليمي.
- المسح الميداني والخرائط : توثيق مواقع الانتهاكات، القتل، التهجير، تدمير الممتلكات، باستخدام نظم معلومات.

ثانياً : المصادر المفتوحة والتعامل معها

- أصبحت مصادر الإنترنت ثروة من الأدلة: فيديوهات على منصات التواصل، صور الأقمار الصناعية، أرشيفات إخبارية، قوائم الحسابات، سجلات الرسائل.
- ويتطلب استخدام المصادر المفتوحة:

- 1-التحقق من أصالة المنتج الرقمي : تحليل الإطار الزمني والمقارنة بمصادر مستقلة قدر الإمكان لتقوية جدوى الدليل في إجراءات لاحقة.

2- توثيق سلسلة الحيازة : عند حفظ ونشر مواد تتعلق بالضحايا (حماية هوياتهم - الحصول على موافقتهم - سرية بياناتهم).

3- اتباع إرشادات أخلاقية وقانونية تضع مبادئ واضحة لاستخدام الأدلة الرقمية بصورة تراعي الإطار القانوني وتأخذ بالاعتبار حقوق الضحايا .

ثالثا : حفظ الأرشيف وإمكانية الوصول :

1- معايير رقمية ومادية : صيغ موثوقة، نسخ احتياطية، تشفير عند الضرورة، واستخدام معايير حفظ مُماثلة للمكتبات والمحفوظات

2- الفهرسة والبحث : أنظمة تصنيف تسهّل الوصول للباحثين والضحايا والمؤسسات القضائية مع ضوابط وصول تراعى الخصوصية وأمن البيانات.

3- الاستدامة المؤسسية : ضمان تمويل طويل المدى وتدريب للعاملين لتفادي فقدان الأرشيف مع تبدّل الجهات الفاعلة.

رابعا : المعيارية والأخلاقيات

توثيق الانتهاكات يجب أن يتبع معايير مُعترف بها (منظمة، دولية، أكاديمية)، مثل مبدأ الموافقة المستنيرة، الحماية من إعادة الضرر، المعالجة اللائقة لشهادات الأطفال، وضمانات للاستخدام الآمن للأدلة في المحاكم.

2- دور التوثيق في تحقيق العدالة الانتقالية ومنع تجدد الصراعات

أولاً : دعم المساءلة الجنائية والمدنية :

توفر الأدلة المنظمة أساساً لرفع قضايا جنائية/مدنية ضد مرتكبي الانتهاكات، وتزيد فرص إحالة القضايا إلى هيئات مستقلة أو دولية. التوثيق يقوّي ملفات الادعاء عن طريق ربط الأحداث والشهود والوثائق بطريقة قابلة للتحقق أمام المحكمة. هذا يحد من الإفلات من العقاب، الذي يعد عاملاً أساسياً في تجدد النزاع.

ثانياً : إرساء الحقيقة وبناء السرد الوطني المشترك

عمليات التوثيق—خاصة عبر هيئات الحقيقة والذاكرة—تساهم في إنشاء سجل متفق عليه يوضّح ما حدث، لمن، وكيف، ولماذا. هذا السجل يساعد في مواجهة روايات مُحرّفة أو إنكار الانتهاكات، ويُعزّز إمكانية المصالحة المجتمعية إن رافقته إجراءات إعادة تأهيل وتعويض.

ثالثاً : معالجة الأسباب الجذرية والوقاية المؤسسية :

تحليل سجلات التوثيق يكشف أنماط الانتهاك المؤسسية (مثلًا استخدام القانون لقمع مجموعات معينة، انتهاكات ممنهجة في مؤسسات الأمن). هذا يسمح بوضع إصلاحات مؤسسية مستهدفة (إصلاح الشرطة، القضاء، إدارة السجون) تعالج جذور الانقسام وتقلّل احتمال العودة للعنف. تقارير الأمم

المتحدة تُبرز أن سياسات العدالة التي تأخذ بالاعتبار شمولية، النوع الاجتماعي، وإصلاح المؤسسات تُحسن فرص منع التجدد.

رابعاً: دعم برامج التعويض وإعادة الإدماج :

التوثيق يُحدّد من هم المتضرّرون ونوع الضرر (جسدي، نفسي، اقتصادي)، ما يسهّل تصميم برامج تعويض مناسبة واستهداف ودعم ضحايا محدّدين—مما يخفّف استياءً جماعياً قد يتحول لاحقاً إلى عنف مجدّد.

دور التوثيق الرقمي المفتوح في الشفافية والمساءلة المجتمعية

يمكن للبحوث الرقمية واستقصاءات المصادر المفتوحة أن تكشف عن عمليات تضليل، جرائم حرب، أو شبكة علاقات تُؤدّي للعنف. النشر المسؤول لتلك النتائج يُحقّق ضغطاً مجتمعياً ودولياً للمساءلة، ويزيد كلفة الإفلات من العقاب. لكن يجب موازنة ذلك مع مخاطر تسريب معلومات حسّاسة أو تعريض شهود للخطر.

3- التحديات الشائعة والحلول العملية المقترحة :

أولاً: التحديات :

1- التهديدات الأمنية للأرشيف والموثّقين: استهداف ميداني أو إلكتروني

2- ضعف القدرات التقنية وعدم وجود معايير موحدة

3- قضايا ثقة الجمهور (خشية من استغلال المواد سياسياً)

4- طبيعة الأدلة الرقمية وإمكانية التلاعب وفقدان الميئاتا وقوانين
وصلات الوصول

إثنان: الحول والممارسات الموصى بها:

1- تبني بروتوكولات السلامة الرقمية و المادية، نسخ احتياطية (backup) موزعة، و التشفير حيث يلزم.

2- تدريب مجتمعات محلية ومتطوعين على مبادئ جمع الأدلة، والتحقق من المصادر المفتوحة وفق دليل بيركلي/المعاهد ذات الصلة.

3- وضع آليات مشاركة معلوماتية تضم ضوابط حماية الضحايا وتقيّد خطوط الوصول القانونية.

4- إنشاء شراكات بين المجتمع المدني، المؤسسات الأكاديمية، والهيئات الدولية لضمان استدامة الأرشيف واستخداماته القضائية

خاتمة وتوصيات موجزة

التوثيق ليس مهمة فنية بحتة؛ بل هو عملية سياسية واجتماعية وقانونية مترابطة يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في منع تجدد النزاعات من خلال جمع أدلة موثوقة، دعم آليات المساءلة، إصلاح المؤسسات، وتعزيز سرد تاريخي موضوعي، يقل احتمال عودة الدورات العنيفة

1. تبني معايير موحدة للتوثيق و OSINT عند المنظمات المحلية والدولية (الالتزام بروتوكولات مثل Berkeley Protocol ومواد OHCHR)
2. الاستثمار في البنية التقنية و الأرشيفية لضمان حفظ آمن ومستدام للبيانات.
3. تكامل التوثيق مع سياسات الإصلاح المؤسسي والبرامج التعويضية لضمان أثر طويل المدى.
4. حماية الموثقين والضحايا عبر سياسات أمان واضحة وإطار قانوني يحد من إساءة الاستخدام.
5. دعم الشفافية والتواصل المجتمعي عبر تقارير فيسرة للمتضررين مع الحفاظ على السرية حيث يلزم.

الملحق: التجارب الواقعية لعلاقة الأرشيف في الوقاية من عدم تجدد الصراعات و العدالة الإنتقالية

1- علاقة الأرشيف والعدالة الانتقالية في تشيلي:

إن العلاقة المتشابكة بين الأرشيفات، حقوق الإنسان، وآليات العدالة الانتقالية في سياق جمهورية تشيلي، التي مثلت حالة فريدة في توثيق الانتهاكات المرتكبة إبان دكتاتورية أوغوستو بينوشيه (1973-1990). وقد أظهر التحليل أن فعالية الأرشيفات

كأداة من أدوات الحقيقة والعدالة لكن لم تكن كافية بحد ذاتها، بل تطلبت تضافر عوامل وسياقات متعددة لتفعيل دورها المحوري.

تصنيف الأرشيفات في أزمة تشيلي وأدوارها:

أرشيفات حقوق الإنسان (Human Rights Archives) هي السجلات التي أنشئت وُفِّلت من قبل المجتمع المدني (مثل مطرانية التضامن - Vicaría de la Solidaridad) أثناء وقوع الانتهاكات. وُثِّقت بدقة متناهية كشكل من أشكال المقاومة الأخلاقية وإيدان جرائم الدولة. و توفير مصدر بديل وموثوق للأدلة في ظل غياب أو إتلاف أرشيفات المؤسسات القمعية.

أرشيفات العدالة الانتقالية (Transitional Justice Archives) | سجلات خُفِّت آليات العدالة الانتقالية نفسها، مثل لجان الحقيقة والمحاكم ومبادرات الذاكرة. و ذلك بهدف تأسيس حقيقة رسمية معترف بها من الدولة، وتسهيل برامج جبر الضرر.

الأدوار المتعددة للأرشيف في العدالة الانتقالية

لعبت الأرشيفات، خاصة أرشيف مطرانية التضامن، دوراً مفصلياً في تفعيل آليات العدالة الانتقالية عبر مراحل زمنية مختلفة من الانتقال الطويل:

1. تأسيس الحقيقة وجبر الضرر (لجنة ريتاج)

- اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية (لجنة ريتاج) عام 1990 بشكل كبير على التوثيق الذي قدمته منظمات حقوق الإنسان.

- ساهم هذا التوثيق في الإقرار العام لعمل منظمات المجتمع المدني الذي كان قد تم تشويهاها من قبل النظام.

- شكّلت أرشيفات لجنة ريتاج (التي تحتوي على 217,000 صفحة وملفات فردية لكل ضحية) أساساً لتطوير برامج جبر الضرر اللاحقة لعائلات ضحايا الإعدام والاختفاء القسري.

2. تفعيل المساءلة القضائية (المحاكمات)

- على الرغم من أن معلومات لجنة ريتاج كانت متاحة منذ عام 1991، إلا أنها لم تُفعل كأدلة إثبات قضائية إلا بعد عام 1998، إثر التغيير الدراماتيكي في السياق السياسي واعتقال بينوشيه.

- أصبحت أرشيفات لجنة ريتاج، وأرشيفات المطرانية، مصدر الأدلة الأهم الذي اعتمد عليه القضاة المتخصصون لبناء آلاف القضايا ضد مرتكبي الانتهاكات، مما قلب عقوداً من الإفلات من العقاب.

3. بناء الذاكرة الجماعية والمواجهة (لجان فاليتش)

- أُرخت لجان فاليتش (2003 و 2010) بشكل منهجي التعذيب والسجن السياسي، وخلقت سجلات فردية ضخمة.

- على النقيض من أرشيف ريتاج، قُرص على أرشيف فاليتش الأول قانون سرية صارم لمدة 50 عاماً، مما قيّد دوره القضائي في البداية.

- أدت قيود السرية هذه إلى صراع مدني وسياسي مطول بقيادة الناجين والمنظمات، مطالبين بالوصول إلى الوثائق كجزء من الحق في الحقيقة ومكافحة إرث الاستبداد المتمثل في سرية الدولة.

- أكدت هذه المعركة أن الأرشيفات تُعد وسيلة أساسية لدمج أصوات الضحايا ومقاومتهم في الذاكرة الجماعية للأمة.

عوامل التفعيل والاستنتاج العلمي:

تؤكد الدراسة أن العلاقة الحاسمة بين الأرشيف والعدالة الانتقالية لم تتحقق إلا من خلال تضافر العوامل التالية:

- السياق السياسي والتوقيت: التغييرات في المناخ السياسي (خاصة تحول موقف السلطة القضائية بعد 1998) هي التي أعادت تفعيل الأرشيفات كأدلة قضائية بعد سنوات من التجاهل.

- تدخل الجهات الفاعلة: كان لتعبئة المجتمع المدني المستمرة، والثقة المتبادلة بين القائمين على لجان الحقيقة ونشطاء حقوق الإنسان، ووجود خبراء من المجتمع المدني داخل المؤسسات الجديدة، دور حاسم في تداول المعلومات.

- منهجية التوثيق: إن الطريقة الدقيقة و الممنهجة التي اتبعتها منظمات حقوق الإنسان في جمع وتصنيف وحفظ السجلات (بملفات فردية لكل ضحية) سهّلت بشكل كبير استخدامها لاحقاً في عمليات جبر الضرر والمحاكمات.

الخلاصة:

إن الأرشيفات ليست "قطع أثرية محايدة"؛ بل هي أدوات قوية يمكن تفعيلها وإعادة تفعيلها عبر الزمن لأغراض متعددة (الحقيقة، العدالة، جبر الضرر، الذاكرة)، وهي تمثل وسيلة مقاومة دائمة ضد الصمت والمراجعة التاريخية التي تفرضها الدولة.

2-الأرشيف والعدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا:

تُعدّ تجربة جنوب إفريقيا في الانتقال من نظام الأبارتايد (الفصل العنصري) إلى الديمقراطية مثالاً محورياً في دراسات العدالة الانتقالية. وقد كان دور الأرشيف والتوثيق عاملاً حاسماً في محاولات المجتمع لمعالجة إرث الانتهاكات واسعة النطاق.

تمثلت الأزمة في حكم الأقلية البيضاء الذي استمر لعقود، والذي فرض نظاماً يقوم على التمييز العنصري المنهجي والاضطهاد، مما أسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ورغم الانتقال السلمي، لا تزال البلاد تعاني من صدمات الماضي والحاجة الماسة إلى المصالحة والتنمية.

دور التوثيق والأرشيف:

لعب الأرشيف دوراً جوهرياً و شكلاً مميّزاً أساسية للعدالة الانتقالية، خاصة مع تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC).

فشكّل الأرشيف مصدر الأدلة والمكافحة: تبرز الأرشيفات كمصدر حيوي للتاريخ الوطني، حيث تشكل دليلاً لا غنى عنه في دعم آليات العدالة الانتقالية، سواء في

الملاحقات القضائية أو عمليات جبر الضرر. وتعتبر هذه السجلات تجسيداً للمكافحة ضد الإفلات من العقاب.

الحق في المعرفة والمقاومة: في جنوب إفريقيا، برزت أهمية الأرشيف من خلال الحملات المدنية مثل "حملة الحق في المعرفة" (Right2Know Campaign - R2K)، التي طالبت بوقف السرية وتسهيل الوصول إلى المعلومات كحق أساسي للديمقراطية والمساءلة. وقد كان الهدف هو ضمان استخدام الوثائق التي كانت تستخدمها الأنظمة القمعية كسلاح اضطهاد، كأدلة حيوية لإعادة تأهيل الضحايا وضمان الإنصاف.

النتيجة والأثر (الذاكرة المستمرة):

كانت النتيجة المباشرة هي الانتقال إلى نظام ديمقراطي و الاعتراف الدستوري بحقوق الإنسان. أما على المدى الطويل، فقد برزت الأرشيفات كعنصر حاسم في:

المصالحة وبناء السلام: توفر الأرشيفات والمؤسسات الذاكرة (كالمتاحف) فرصة للمواطنين للانخراط في حوارات حول الماضي والحاضر، مما يفتح مساحات للمصالحة وبناء السلام المستدام.

صراع الذاكرة: لا يزال هناك صراع مستمر على معنى الماضي وكيفية تذكره، وتحديدًا بين السرديات الوطنية الرسمية (كالمتاحف) والذكريات المحلية للعنف. تلعب الأرشيفات دوراً في ضمان إفساح المجال لتفسيرات وقصص جديدة لتجد طريقها إلى الذاكرة المشتركة.

جبر الضرر والاعتراف: التوثيق الذي جرى من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) يهدف إلى توفير الاعتراف بالضحايا وتعزيز ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، مما يعد خطوة نحو تحقيق جبر الضرر.

إن دور الأرشيفات في جنوب إفريقيا يتجاوز قيمتها الإثباتية (Evidentiary Value) ليصبح أداة رمزية وتعليمية في ترسيخ حقوق الضحايا في الحقيقة وعدم التكرار.

المصادر والمراجع:

1. International Center for Transitional Justice (ICTJ) — *Documenting Truth* (دليل وتحليل حول توثيق الانتهاكات ودور الوثائق في العدالة).
<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-DAG-Global-Documenting-Truth-2009-English.pdf>. ICTJ
2. ICTJ — *Transitional Justice and Prevention* (تقرير بحثي يربط بين آليات العدالة الانتقالية ومنع تجدد النزاع).
https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_Overview_TJ_Prevention.pdf. ICTJ
3. OHCHR / Berkeley Protocol — *The Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations* (إرشادات لاستخدام المعلومات الرقمية المفتوحة في التحقيقات الحقوقية والقضائية).

https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-01/OHCHR_BerkeleyProtocol.pdf. OHCHR

4. Bellingcat — *Toolkit & Guides* (مرجع عملي لأدوات وأساليب التحقيق بالمصادر المفتوحة).

<https://www.bellingcat.com/>. [bellingcat](#)

5. United Nations — *Guidance Note of the Secretary-General on the United Nations Approach to Transitional Justice (2010)* (إطار عمل الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية).

[https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/d](https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/peacebuilding_orientation.pdf)
ocuments/peacebuilding_orientation.pdf (راجع مستندات الأمم المتحدة ذات

الصلة). [Security Council Report+1](#).

6. UN Human Rights Council — *A/HRC/58/36* (تقرير حول أفضل الممارسات في العدالة الانتقالية، 2025).

<https://docs.un.org/en/A/HRC/58/36>. UN Docs

7. Swisspeace — *Preserving Open Source Digital Evidence* (نصائح حول حفظ الأدلة المصادر المفتوحة).

https://www.swisspeace.ch/assets/publications/Essentials/Essentials2022_1031_Preserving-Open-Source-Digital-Evidence.pdf. [swisspeace.ch](#)

8. Baumgartner, E. et al. – *Documentation, Human Rights and Transitional Justice (2016)* (مقدمة لعدد خاص عن التوثيق في العدالة الانتقالية).

Ferrara, A. – Archives and Transitional Justice in Chile: A Crucial Relationship (2021) (دراسة حالة حول دور الأرشيف في العدالة الانتقالية في تشيلي).

10. United Nations – Guidance Note of the Secretary-General on the United Nations Approach to Transitional Justice (إطار عمل الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية).

https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/peacebuilding_orientation.pdf

UN Human Rights Council – A/HRC/36/58/11 (2025) (تقرير حول أفضل الممارسات في العدالة الانتقالية). [36/58/https://docs.un.org/en/A/HRC]

12. Swisspeace – Preserving Open Source Digital Evidence (نصائح حول حفظ أدلة المصادر

المفتوحة). [https://www.swisspeace.ch/assets/publications/Essentials/Essentials20221031_Preserving-Open-Source-Digital-Evidence.pdf]

]